



ورقة حقائق

البيئة القهرية الإسرائيلية في البلدة القديمة لمدينة القدس

ففي عام 2017، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن استثمار بقيمة 100 مليون شيكل جديد لتعزيز وتحديث نظام المراقبة البصرية في البلدة القديمة. ذلك التحديث للكاميرات تضمن إدخال ميزات متقدمة تزيد من التعدي على خصوصية الفلسطينيين. وتضمنت هذه التحسينات تركيب برامج متطورة تمكن من خاصة التعرف على الوجه، والقدرة على اكتشاف ما إذا كان شخص ما يحمل سلاحاً، وتجميع ملفات تعريف ومعلومات شاملة عن الأفراد الذين يمرون عبر المنطقة المراقبة.

تحظى البلدة القديمة في القدس، مع صغر حجمها الذي لا يزيد عن الكيلومتر مربع واحد، باهتمام كبير من ملايين الزوار كل عام، بسبب أهميتها الدينية والتاريخية. فإلى جانب سحرها الثقافي، تحتل المدينة مكانة هامة في المشهد السياسي الإقليمي. ستقدم ورقة الحقائق التالية نظرة مُعمّقة في البيئة الاحتلالية القهرية للمدينة وطبيعة حياة سكانها الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

الرقابة المفرطة: غياب الخصوصية

يلاحظ وجود العديد من الكاميرات الأمنية الموضوعة على جدران وشوارع البلدة القديمة بالقدس. حيث تنتشر 400 كاميرا أمنية إسرائيلية بشكل واضح في جميع أنحاء البلدة، وهو ما يعني كاميرا واحدة لكل 77 ساكناً من إجمالي السكان البالغ عددهم 31,120 نسمة. هذه الكاميرات مرئية بشكل صارخ، وتظهر بشكلها البارز لتكون بمثابة تذكير دائم للفلسطينيين بأنهم تحت المراقبة المستمرة. بل إن بعض هذه الكاميرات تشير مباشرة إلى منازل الفلسطينيين، مما يؤدي إلى انتهاك خصوصيتهم.



وعلى الرغم من الأغلبية الفلسطينية في البلدة القديمة، إلا أنهم ما زالوا يواجهون تصوراتاً إسرائيلياً بأنهم غرباء، وان وجودهم عبارة عن قلق أمني مستمر لدولة الاحتلال.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو قيام السلطات الإسرائيلية ببناء ثلاثة أبراج مراقبة عسكرية عند باب العامود، فعدا عن كونه المدخل الرئيسي للبلدة القديمة، فهو مكان تجمع مركزي وحيوي لسكان القدس الفلسطينيين.

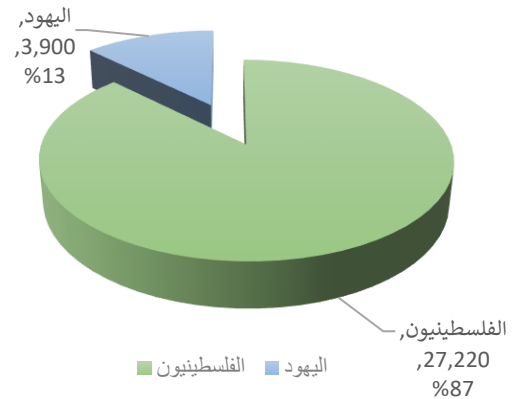
حيث تعمل هذه الأبراج في المقام الأول كنقاط مراقبة للجنود الإسرائيليين، والتي تعمل على إيقاف كل شخص تبدو عليه الملامح العربية، ويتم أخذه الى التفتيش. خلال عمليات التفتيش هذه، غالباً ما يتعرض الفلسطينيون للتفتيش الإجباري، الأمر الذي يتخلله لمس مباشر على الجسم، حيث يقوم الجنود بتفتيش أجزاء مختلفة من أجساد الموقوفين بدقة بحثاً عن تهديدات محتملة.

ومن المأساوي أنه بالنسبة للعديد من الفلسطينيين، هذا التفتيش الجسدي التعسفي يرقى إلى اعتباره تحرش جنسي، مما يفرض واقعاً قهرياً وروتين مهين خلال الحياة اليومية للعديد من الشباب الفلسطينيين في المدينة.

يواجه السكان الفلسطينيون في البلدة القديمة سياسات ممنهجة وبيئة قهرية مفروضة من قبل سلطات الاحتلال، وقد لوحظ أنّ هذه التدابير ترتبط بعلاقة طردية مع نمو المستوطنين الإسرائيليين وبؤرهم الاستيطانية، وهو الحال منذ استحوذ الاحتلال على القدس عام 1967. في البداية، قام الاحتلال بهدم الحي المغربي (حارة المغاربة) المجاور لحائط البراق، واستبداله بالحي اليهودي الذي تم بناؤه حديثاً. وتم هذا التحول بعد هدم 135 منزل، إلى جانب محو المباني التاريخية والمعالم الهامة مثل المدرسة الأفضلية، ومقام الشيخ، ومسجد البراق، وزاوية بومدين.

بعدها، شرع المستوطنون في نمط التوسع في مختلف أحياء المدينة، بما في ذلك الحي الإسلامي، والحي الأرمني، والحي المسيحي. وقد تم تصميم هذه البؤر الاستيطانية بشكل كامل لتعزيز أمنها، والذي يتم الحفاظ عليه من قبل أفراد من الحرس الخاص، ويكمله تواجد قوات الاحتلال الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، فإن وجود المستوطنين يحول الأحياء الفلسطينية إلى بؤر عسكرية تغزوها المراقبة التي لا مفر منها والتي تخلق بيئة عنيفة بطابعها العسكري.

وعلى الرغم من أنّ الأغلبية في البلدة القديمة هي فلسطينية، لكنهم يجدون أنفسهم يعاملون كأقلية، مع أن الوجود الفلسطيني هو السائد ديموغرافياً في البلدة القديمة على النحو التالي:



أزمة الإسكان في البلدة القديمة

تتجلى أزمة السكن العويصة داخل البلدة القديمة في القدس. فهناك أكثر من 1,500 مسكن ومبنى فلسطيني في حاجة ماسة إلى الترميم. ومع ذلك، تفرض الحكومة الإسرائيلية قيوداً صارمة على الفلسطينيين، مما يعيق قدرتهم على تعديل أو توسيع أملاكهم الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه العديد من السكان الفلسطينيين التهديد

في عام 2021، أشعلت الأحداث داخل البلدة القديمة حرباً دامية أسفرت عن مقتل 232 فلسطينياً في قطاع غزة، بينهم 65 طفلاً و39 امرأة، إضافة إلى إصابة أكثر من 1000 فلسطيني مقدسي، وتساعد التوترات بشكل سريع.

محلّيًا، تعد البلدة القديمة في القدس المكان الأساسي للاحتفال بشهر رمضان للفلسطينيين من جميع أنحاء البلاد. لكن في اليوم الأول من شهر رمضان عام 2021، قامت الحكومة الإسرائيلية بقطع مكبرات الصوت عن المؤذنين في المسجد الأقصى بدعوى التشويش المحتمل على خطاب الرئيس الإسرائيلي في يوم الذكرى عند الحائط الغربي. وبعد ذلك بوقت قصير، أقامت القوات الإسرائيلية سيارًا وأغلقت منطقة باب العامود، وهو مكان تجمع معروف في البلدة القديمة ومركز للمجتمع الفلسطيني في الحي الإسلامي. تزامنت مع تلك التوترات مسيرة "يوم القدس"، وهو يوم تعتبره سلطات الاحتلال يوماً وطنياً سنوي يحتفل به باحتلال القدس عام 1967، وقد جرت العادة في السنوات السابقة أن يتجمع آلاف المستوطنين الإسرائيليين من جميع أنحاء البلاد في البلدة القديمة بالقدس لبدء مسيرات عدوانية ضد الفلسطينيين. غالبًا ما تتضمن هذه المسيرات هجمات جماعية على المحلات التجارية ومنازل الفلسطينيين والأفراد في الشوارع.

من الجدير ذكره، أن المستوطنون في هذا اليوم، يحظون بحماية إضافية من قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العرض المناهض للوجود العربي في المدينة، حيث يقوم آلاف الجنود وأفراد الأمن بالانتشار على الأسوار والشوارع لتقييد حركة الفلسطينيين، وضمان سلامة المستوطنين.

المستمر بعمليات الهدم، إذا ما قاموا بهذه الترميمات.

وتأتي هذه القيود نتيجة لإجراءات البلدية التي تعيق دخول مواد البناء الأساسية، ويظهر التأثير بشكل خاص على العقارات الواقعة في محيط المسجد الأقصى وباحاته.

حيث يقوم مفتشو البلديات، الذين يتعاونون في كثير من الأحيان مع المنظمات الاستيطانية الإسرائيلية، بعرقلة أي محاولات فلسطينية للإعمار. وتتم مراقبة الأحياء التي يشتبه في أن سكانها يبادرون بمشاريع ترميم وتطوير عن كثب، مما قد يؤدي إلى الملاحقة القضائية، حيث تعتبر البلدية الإسرائيلية مثل هذه الأعمال بمثابة انتهاكات قانونية. والجدير بالذكر أن الإضافات البسيطة إلى المنازل القائمة تؤدي إلى فرض عقوبات وغرامات وهدم ذاتي قسري لأصحاب العقارات.

إن التهويد المتفشي في القدس يهدد كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، ويهمش روايتهم ويعرقل سعيهم إلى تقرير المصير والكرامة.

وفي المقابل، تتمتع أكثر من 70 بؤرة استيطانية إسرائيلية بالاستقلالية الكاملة لتوسيع وتجديد مبانيها دون مخاوف من المحاسبة أو العواقب القانونية. وتحظى هذه البؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة بدعم كبير من جهات رسمية وشبه رسمية، بينها بلدية الاحتلال ووزارة البناء والإسكان الإسرائيلية. ويعفى البناء الذي تقوم به هذه الجهات من الرقابة والقيود، مما يؤدي إلى أضرار كبيرة في العقارات المحيطة، خاصة في مناطق مثل حارة السعدية، الواد، القرمي، عقبة السرايا، باب السلسلة، وعقبة الخالدية.



وفي وقت لاحق، زادت شعبية مسيرة يوم القدس بين الإسرائيليين الذين يسعون إلى تأكيد السيادة على المدينة المحتلة. وفي الاحتفال بيوم القدس لعام 2023، كان هناك العديد من السياسيين الإسرائيليين البارزين من أعضاء الحكومة وأعضاء الكنيست حاضرين بشكل ملحوظ، مستفيدين من الحدث لتحقيق مكاسب سياسية محتملة في الانتخابات المستقبلية.

وقد اكتسبت المسيرة سمعة سيئة بسبب استخدام المستوطنين لشعارات كراهية، بما في ذلك الدعوات للعنف وحتى الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين (على سبيل المثال، يتم ترديد التالي: "الموت للعرب"، "لتحترق قريتهم"، "العربي الجيد هو العربي الميت"). وفي الوقت نفسه، يمكن أن يواجه الفلسطينيون الاعتقال بسبب رفع العلم الفلسطيني، وهو ما يعتبر عملاً من أعمال التحريض من قبل الجانب الإسرائيلي.

الخلاصة

ما تزال البلدة القديمة في القدس المحور الرئيسي للقضية، وتواصل السلطات الإسرائيلية بشكل ممنهج فرض إجراءات عقابية على سكانها الفلسطينيين لدفعهم خارج المدينة بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية للمدينة لضمان أغلبية يهودية. وبالتالي، نلاحظ بشكل ملموس استمرار سياسات الحكومة الإسرائيلية في خلق بيئة قهرية عسكرية للمدينة، مما يشكل تحديات كبيرة على سكانها الفلسطينيين وأسلوب حياتهم من خلال خلق عقبات أمام السكان الفلسطينيين ووجودهم اليومي، مؤدياً إلى العيش في بيئة صعبة.